

المنهج الفقهي عند ابن رشد

الدكتور مصطفى فحيب

كلية عمان / جامعة البلقاء التطبيقية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، وبعد :

مساهمة منا في إحياء ذكرى فقيه قرطبة وعالمها ابن رشد الحفيد رحمه الله تعالى ، الذي فارق الحياة منذ ثمانية قرون بعد عمر حافل بالعطاء والإنجازات العلمية والطبية والفلسفية ، في وقت كانت فيه الأندلس تشهد إقبالاً على علم الخلاف وعلم أصول الفقه وفقه المذاهب ، وتوسعاً ملحوظاً في المنطق والعقل والتنظيم الفكري .

تأتي هذه الدراسة المتواضعة في الوقت الذي التفتت فيه العديد من الدول والكثير من المؤسسات العلمية ، إلى نتاجه الفكري ، فعكفت عليه دراسة وتحليلاً للإفادة منه ، وللكشف عن فقه الحفيد ، عبر كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، بالقدر الذي يتناسب مع هذا الغرض ، من خلال الحديث عن أبرز الجوانب التي تكشف عن فقه ابن رشد ومنهجه ، وهذه الجوانب هي :

أولاً : حياته وعصره .

ثانياً : غرضه من وضع بداية المجتهد .

ثالثاً : فقه ابن رشد في بداية المجتهد .

رابعاً : منهجه في بداية المجتهد .

أولاً: حياته وعصره:

ما كان لباحث منصف جمع إلى سعة المعرفة ، ودقة البحث صفاءً نية أن يغمط حق «محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي» في الفقه ، حيث ولد في بيت يمور بالجاه ، ويختال بالفقه والتشريع والقانون ، وينتمي إلى أسرة عربية من أعرق الأسر الأندلسية في الإسلام وأبعدها شأواً في الفقه والسياسة والقضاء . كان أبوه قاضي قرطبة ، وجده قاضي القضاة في الأندلس ، وكلاهما يعدّ من أئمة المذهب المالكي .

وأما ابن رشد الحفيد الذي تفتحت عيناه في بيت فقه وقضاء ، وتفاعل في صباه مع المعرفة والفقه ومجالسة العلماء في شتى أنواع المعرفة ، فقد أحب الفقه ونشأ على دراسته ولم يتعد عنه حتى صار نبض وجدانه وفيض مشاعره .

وقليل هم الرجال الذين برعوا في ميادين ومعارف شتى ، ويُعدّون أعلاماً في كثير من الميادين وأسعدوا البشرية جمعاء بصنيعهم هذا ، ومن هؤلاء ، بل في مقدمتهم (في اعتقادي) ابن رشد الحفيد الذي لم يتخصص بفن واحد من العلوم ، بل تجاوزه إلى غيره من صنوف المعرفة ، فزاحم فحول عصره وردّ عليهم ، ولم يقتصر الأمر معه إلى هذا ، بل فندّ أقاويل من سبقه فتهافت أقوالهم أمام قوة حجته وبراعة قوله وحسن مجادلته ، نظراً لما كان يتمتع به من بصيرة نافذة ، ونظر ثاقب ، وأفق واسع ، فأصبح يشار إليه بالبنان لنبوغه في ميادين مختلفة يرفد بعضها بعضاً فامتزجت بين يديه بطريقة يصعب التفريق بينها أحياناً .

وإن من الأمانة العلمية أن نقول : إن الميدان الذي بزّ فيه سائر معاصريه هو ميدان الطب والفلسفة ، وهذا لا يمنع أبداً أن يكون فقيهاً حيث كان مضرب المثل في الفقه ومختلف العلوم والفنون كعلم الخلاف وعلوم اللغة العربية وآدابها وعلم الفلك وعلم الكلام ، حيث كان يفرع الناس إلى فتياء في الطب ، كما يفرعون إلى فتياء في

الفقه . وبراعته في الطب ، كما يقول فيليب حتي^(١) أكسبته إيماناً راسخاً لا يتزعزع ورسخت عقيدته بالله لأن من يدرس تركيب الجسم البشري يزداد إيمانه بالخالق سبحانه وتعالى .

ولم يكن ابن رشد منتصراً لمذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى أو المالكية عصره ، ولا من أهل الظاهر ، بل كان من أكثر الناس استقلالاً برأيه واعتداداً بشخصيته ، واثقاً بعقله ، ولم يعرف عنه أنه من أرباب التقليد والإتباع ، بل كان من أرباب الإبداع والتجديد ، ولعل ثروته ومؤلفاته العلمية التي خلفها لخير شاهد على صحة ما نقول^(٢) .

عصره:

ولد ابن رشد الحفيد سنة (٥٢٠هـ) قبل وفاة جده بشهر واحد ، في وقت كانت فيه الأندلس تشهد نفوذ طبقة الفقهاء والإنتفاح لدراسة مذاهب أخرى غير المالكية والإقبال على فنون أخرى جديدة من العلوم الشرعية وغير الشرعية وخاصة أصول الجدل وأصول الفقه وعلوم الحديث النبوي الشريف ، فكانت بذلك تضاهي بلاد المشرق وتحاذيها في أصناف المعرفة ، فتمّ الإنتفاح على المذاهب السنية وغير السنية ، وتضاعف سعي أهل الأندلس نحو المزيد من التفتح والتوسع العلمي في كثير من المناحي ، وكانوا في شوق وتوق إلى الموضوعية والمنطق والعقل والتنظيم الفكري ، مع تحررهم من السيطرة المالكية في الميادين السياسية والثقافية والقضاء والفقه والتأليف ؛ فجسّد ابن رشد الحفيد رحمه الله هذه المعاني مجتمعة في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، إذ اعتبره كثير من الباحثين من أحسن ما ألف في الفقه ، ولا

(١) انظر هذا القول في كتاب : نقولا زيادة : قمم من الفكر العربي الإسلامي ص ١٣١ . الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٧ .

(٢) استخلص هذه الترجمة من مجموع هذه المراجع : ابن فرحون : الديباج المذهب ص ٣٨٧ دار الكتب العالمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ . ماجد فخري : ابن رشد فيلسوف قرطبة ص ٩ ، المطبعة الكاثولوكية ، بيروت ، بدون سنة طبع . يوسف فرحات : كتاب الموسوعة الفلسفة الإسلامية وإعلامها ، الناشر نزار كسيم ، جنيف ، ١٩٨٦ .

يُعلم في فنه أنفع منه، ولا أحسن مساقاً، فهو أكمل نموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقاً منهجياً على كامل أبواب الفقه السني، يعتمدها الفقيه معياراً مرجعاً للبيان والتأويل.

وبما أن فقه ابن رشد مرتبط بكتابه هذا فمن المفيد أن نشير إلى سنة وضعه له حيث قال في نهاية كتاب الحج^(١): «وكان الفراغ منه يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى الذي هو عام أربعة وثمانون وخمسمائة (٥٨٤هـ)، وهو جزء من كتاب بداية المجتهد الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً أو نحوها، والحمد لله رب العالمين، كان رضي الله عنه عزم حين تأليف الكتاب (أي بداية المجتهد) ألا يثبت كتاب الحج ثم بدا له بعد فأثبته».

وبهذا نستطيع أن نحدد تاريخ وضع هذا الكتاب والذي يكاد ينحصر بسنة (٥٦٣) أو سنة (٥٦٤) وهذا يعني أنه كان في بداية العقد الرابع من عمره حيث كان منصرفاً إلى الفقه والقضاء، وخاصة إذا علمنا أنه تولى القضاء وهو في الثالثة والأربعين من عمره؛ أي بعد فروغه من وضع هذا الكتاب، فاهتمامات ابن رشد ليست منطقية فحسب^(٢)، ولا فيزيائية طبيعية فقط، بل كانت إلى جانب ذلك اهتمامات فقهية، واعتقد أن هذه الفترة هي عهد ازدهاره الفكري ونضوجه العقلي وأغنى فترات عمره وأخصبها تأليفاً، فلا يتصور أبداً أن تكون نشازاً كما يتوهم البعض أو أمراً عرضياً كما يذهب إلى ذلك آخرون.

وحتى تكتمل الصورة المشرقة عن فقيه قرطبة وضوحاً، وبهاءً ويظهر ابن رشد فيها كالبدرة ليلة تمامه يبين للبشرية معالم الطريق في معارف كثيرة، كالطب والفلسفة والفقه، ويضع بصماته عليها، لا بد أن نشير إلى بعض المحطات التي كان لها أثر ولو من بعيد على فقه الحفيد ونلمس عن قرب مدى تأثيرها عليه فنقول:

(١) بداية المجتهد: ١ / ٣٨٠، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨.

(٢) جمال الدين العلوي: المتن الرشدي، ص ٦٧ الناشر: دار توبقال - الدار البيضاء - المغرب، ١٩٨٦.

شهدت نهاية القرن الثاني دخول المالكية إلى الأندلس^(١)، وبقيت هذه البلاد الإسلامية (أو تكاد) على أدب مالكي مقنن هو أدب المسائل والأجوبة والنوازل والأحكام غايته إيجاد حلول دقيقة لعديد من القضايا التي تثيرها الحياة اليومية، معتمدين في ذلك على مذهب الإمام مالك رحمه (١٧٩هـ) أو بعض تلاميذه كابن القاسم (١٩١هـ)، ومن بعده سحنون (٢٨٠هـ) وغيرهم.

كما انتشر هذا الأدب على يد ابن حبيب (٢٣٨هـ) في مؤلفته الواضحة. والعتبي (٢٥٥هـ) في العتبية، وما لبث هذان الكتابان أن انتشرا في كامل الأندلس وأصبحا متنين لشروح ضافية ومطولة، وأهمها ما شرحه ابن رشد الجدل للعتبية في البيان.

وكانت هذه فترة رواية فقه الإمام مالك رحمه الله، وأثر أهل المدينة (على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم) وأصحاب دواوين المسائل وشراح الموطأ الذين بذلوا قصارى جهودهم في تخريج الأحاديث النبوية وبالمنهجية الأصولية التي ضبطها في الموطأ، ولهذا، كانت نهاية القرن الرابع وبداية عصر ابن رشد الحفيد رحمه الله تعالى مسرحاً لهذين الفين من العلوم الدينية.

فقام القاضي عياض (٥٤٤هـ) في كتابه المدارك وكتابه الشفاء بفصل جانب المسائل من دروس مالك عن جانب الحديث. كما ظهر الاهتمام بنوع من التدريس يعتمد الموطأ أو كتاباً مماثلاً كالمدونة أو المستخرجة ونحوهما على حد سواء.

ونتيجة لهذا كله ظهر مجتهدون كبارٌ مختصون في أصول الفقه والحديث أمثال ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، كما شهدت هذه الفترة ميلاد الفقيه الظاهري ابن حزم (٤٥٦هـ)، صاحب فقه الجدل الذي بزّ معظم معاصريه، فلقي حظوة وترحيباً لدى السلطة السياسية فنشر مذهبه تأليفاً وتدریساً، وجادل معظم فقهاء المالكية وغلبهم إلا الباجي (٤٧٤هـ) المالكي الوحيد الذي قوي على مجادلته بعد أن عاد من رحلة

(١) عبد المجيد التركي: أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي، ص ١٨٢ - جامعة محمد الخامس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت.

مشرقية دامت ثلاثة عشر عاماً تشبع فيها بالحديث والأصول والجدل، فغلب ابن حزم وكان ذلك عام (٤٣٩هـ). وفتح الباب على مصراعيه لدراسة مذاهب أخرى غير المالكية وتلقي فنون جديدة مثل علم الحديث، كما اهتم الفقهاء بالمنهجية والجدل سواء في الفقه أو في الأصول. ونلفت النظر في هذا المقام إلى الباجي ومنهجه الذي قصد به تعليم مواطنيه الجدل في أصول الفقه حيث دافع عن النظريات الأصولية الرائجة في الأوساط المالكية. بالإضافة إلى أن الأندلس ظلت على اهتمامها بأدب المسائل بفضل فقهاء كبار أمثال ابن رشد الجد (٥٢٠هـ).

وخلاصة الأمر: أن ابن رشد الحفيد رحمه الله تعالى تفتحت عيونه في عصر كانت فيه الأندلس على مستوى من العلم والبحث، مثلما كانت عليه بلاد المشرق، ولقيت المذاهب الفقهية من العناية والدراسة والاهتمام ما لقيه المذهب المالكي في هذا الخصوص، لا سيما أن اهتمام الأندلسيين كان في هذا العصر يعتني بعلوم شتى منها الشرعية وغير الشرعية كعلم الخلاف وأصول الفقه والحديث، فاتصل الشرق بالغرب وانتشرت المذاهب الفقهية السنية وغير السنية وأزدهرت العلوم وساد الاجتهاد المطلق.

ثانياً: غرضه من وضع بداية المجتهد.

لا يستطيع الباحث عن فقه ابن رشد الحفيد أن يحيط بهذا الموضوع ما لم يكن على دراية ووعي شديدين بكتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد، فهو الكتاب الوحيد الذي وصلنا في هذا المجال، فمن خلاله يستطيع أن يطلع على فقه الحفيد، الذي أصبح يشار إليه وإلى كتابه بالبنان عند الحديث عن فقه وفقهاء المالكية.

وقد صرح ابن رشد في مقدمة كتابه^(١) عن غرضه من وضعه، فقال: «فإن غرضي من هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام

(١) ابن رشد: بداية المجتهد، ١/ ٢.

المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها والتنبيه على نكت الخلاف فيها، ما يجري مجرى الأصول والقواعد لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع، وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع أو تتعلق بالمنطوق به تعلقاً كبيراً، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن فشا التقليد».

وجاء في موضع آخر من هذا الكتاب وبالتحديد في كتاب القذف بعد أن نظر في القذف والقاذف والمقذوف والعقوبة الواجبة وبين آراء الفقهاء وأدلتهم وطرح الكثير من المسائل والتساؤلات في هذا الباب وانتهى إلى القول^(١): «فهذه هي أصول هذا الباب التي تبنى عليه فروعها، وإن أنسا الله في العمر فسنضع كتاباً في الفروع على مذهب مالك بن أنس مرتباً ترتيباً صناعياً، إذ كان المذهب المعمول به في هذه الجزيرة التي هي جزيرة الأندلس حتى يكون به القارئ مجتهداً في مذهب مالك، لأن إحصاء جميع الروايات عندي شيء ينقطع العمر دونه».

كما نلمس هذا الهدف في أكثر من موضع في الكتاب فقال في نهاية كتابه بعد أن ذكر العديد من الفروع في هذا الباب ما نصه^(٢): «ونحن نروم إن شاء الله تعالى بعد فراغنا من هذا الكتاب أن نضع في مذهب مالك كتاباً جامعاً لأصول مذهبه ومسائله المشهورة التي تجري في مذهبه مجرى الأصول للتفريع عليها. وهذا هو الذي عمله ابن القسام في المدونة، فإنه جاوب فيما لم يكن عنده فيها قول مالك على قياس ما كان عنده في ذلك الجنس من مسائل مالك التي هي فيها جارية مجرى الأصول لما جبل عليه الناس من الاتباع والتقليد في الأحكام والفتوى، بيد أن في قوة هذا الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد إذا تقدم، فعلم من اللغة العربية وعلم من أصول الفقه ما يكفيه في ذلك، ولذلك رأينا أن أخص الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه كتاب: «بداية المجتهد وكفاية المقتصد».

(١) المصدر السابق، ٢/ ٤٤٣.

(٢) المصدر السابق، ٢/ ٣٨٨.

إن المتتبع لهذه النصوص وغيرها يضع يده على غرض ابن رشد -رحمه الله- من تأليف كتابه هذا، حيث تتجلى في هذه النصوص التي أثبتتها العديد من الأهداف التي ينشدها ويسعى إلى تحقيقها من وضع كتابه، أذكر بعضاً منها في هذا المقام^(١).

١. إن كتاب بداية المجتهد لا يعدّ كتاباً في الفروع على مذهب الإمام مالك ولا على غيره من الأئمة، وليس كتاباً في الدفاع عن المالكية أو التعصب إليها كما كان يقتضي ذلك التقليد الطويل في الأندلس وهو التقليد الذي كان ما يزال قائماً زمن تأليف ابن رشد للبداية. وقد أكد ذلك بقوله: إن أنسا الله في العمر فسنضع كتاباً في الفروع على مذهب مالك.

٢. حرص في كتابه على وضع دساتير وقوانين للقول الفقهي ورفعته على مستوى الجزئيات والوقائع اللامتناهية إلى مستوى الأصول المقررة والقواعد الثابتة، وهذا شأنه في سائر مؤلفاته، حيث كان يرمي من ذلك أن يبلغ به المجتهد في هذه الصناعة رتبة الاجتهاد.

٣. إن حاجة الفقهاء والمهتمين بالأحكام الفقهية أصبحت ملحة إلى مصنف يجمع شتات الآراء الفقهية المختلفة، ويبين وجهة نظر كل مذهب في مختلف القضايا والأحكام، وخاصة أن ابن رشد قد درس الجهود السابقة لمن سبقه من الفقهاء ممن حاول أن يلج هذا المضمار، بيد أنهم لم يحرزوا قصب السبق فيه، ولم يفوا بالغرض المطلوب من الإمام بكل الآراء الفقهية لشتى المذاهب، فضلاً عن الترجيح بينها واختيار الصواب منها دون تقليد أو اتباع أو تعصب.

٤. تجلت في بداية المجتهد قدرته العلمية وآراؤه الشخصية في تأييد مذهب أو رأي بعينه بما يراه من الصواب في ذلك.

(١) استخلصت هذه الأهداف من كتاب: ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق وتعليق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٦، ١/٣١٣. وانظر أيضاً: جمال الدين العلوي: المصدر السابق ص ٦٧.

كما نلمس في بداية المجتهد دعوته الصريحة والمعلنة لمعرفة علم أصول الفقه، وحذق اللغة العربية لتجتمع هذه مع معرفة المسائل الفقهية ليكون الشخص مجتهداً، وبعكس ذلك يبقى وعاءاً للمسائل الفقهية وحافظاً لها دون أن يستطيع الاجتهاد ولو بمسألة واحدة، شأنه في ذلك شأن الخفاف (بائع الأحذية) الذي عنده خفاف كثيرة من صنع غيره، فسيأتيه إنسان بقدم لا يجد في خفافه ما يصلح لقدمه فيلجأ حتماً إلى صانع الخفاف ليصنع له خُفّاً تصلح لقدمه. وهذا هو حال من أحصى وحفظ المسائل الفقهية فستعرض له مسألة لا يجد لها حلاً فسيلجأ حتماً إلى المجتهد ليبين له رأي الشرع فيها.

ثالثاً: فقه ابن رشد في بداية المجتهد:

لا يستطيع الباحث معرفة فقه ابن رشد ومكانته بين فقهاء المالكية، ما لم يكن على معرفة وإطلاع تامين بكتابه بداية المجتهد والذي كشف فيه أكثر من مرة عن غرضه من وضع الكتاب، وعمل على تحقيق هذه الأهداف المرجوة التي وضع الكتاب من أجلها.

ولعلنا نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على فقه الحفيد من خلال كتابه في وقت كانت بلاد الأندلس تشهد إقبالاً منقطع النظير على علم الخلاف وعلم أصول الفقه وفقه المذاهب، وتشهد في الوقت نفسه توسعاً ملحوظاً في المنطق والعقل والتنظيم الفكري.

وإن من نافلة القول، أن دراسة هذا الكتاب الذي يعد مشروعاً فقهياً كبيراً ودعامة في صرح الثقافة الإسلامية الزاهرة، لا يحتاج الباحث فيه إلى باع طويل في الفلسفة أو حظ وافر فيها كما يعتقد البعض، فصاحبه مالكيًا وسليل عائلة ضمت كبار المالكية، ينقل بأمانة وموضوعية كل الآراء الصالحة حول القضايا التي تعد من الأصول والقواعد ويشفعها بالأدلة التي تبدو له أبلغ من غيرها، وربما يوحى بدليل من عنده يجده أكثر مواءمة في الاستدلال على القيام بالحجة المطلوبة،

وقد يستدعي الأمر منه أحياناً إلى الإمساك عن الإدلاء برأي نهائي في القضية عند ترده في قبول هذه أو تلك من الحلول المعروضة أو أدلتها .

وليس من العجب أن يسلك ابن رشد هذا النهج ويتبع هذا الأسلوب ، فالفقه^(١) نظام عام للمجتمع البشري ، فيه توضيح لعلاقة الإنسان بخالقه وعلاقته ببني جنسه ، وعلاقة المجتمعات المختلفة ببعضها ، بل فيه توضيح لعلاقة الإنسان بنفسه ، وعلاقته بالمكان والزمان من حوله .

ولهذا نلمس حرصاً شديداً من ابن رشد - رحمه الله - على جعل صناعة الفقه تعتمد مقدمات دقيقة^(٢) ، وقوانين صارمة تضبط عملية الاستنباط الفقهي وتقن الممارسة الفقهية ، حيث سلك هذا النهج في كتابه مختصر المستصفى أيضاً ؛ لأن الغاية من الكتابين تكاد تكون واحدة وهي رفع شعار الاجتهاد .

ولا عجب أن يتبع ابن رشد هذا المنهج في بداية المجتهد ، فصناعة الفقه من حيث هي صناعة متشعبة ومعقدة ، يحتاج الناظرون فيها من المتأخرين إلى أمور لم يضطر إليها المتقدمون ، بمعنى أن حاجتهم أكثر وأكد إلى قوانين تحوط أذهانهم وتمنعها من الخطأ وليس علم الأصول - في نظره - شيئاً أكثر من تلك القوانين التي تسد العقول نحو الصواب ؛ فهو بمثابة الآلة المنطقية التي يضبط بها الفقيه فتاويه .

وليس عجباً أن يتقن ابن رشد - رحمه الله - فن هذه الصناعة الفقهية ، فهو من أهل قرطبة عاصمة الأندلس ، وقاضي الجماعة فيها ، وأحاط بكثير من العلوم الشرعية وغير الشرعية ، روى عن أبيه واستظهر عليه الموطأ حفظاً . وأخذ الفقه عن أبي القاسم بن بشكوال ، وأبي مروان بن مسرة ، وأبي بكر بن سمحون ، وأبي جعفر بن عبدالعزيز ، وأبي عبد الله المازري ، كما درس الأصول وعلم الكلام وغلبت عليه الدراية أكثر من الرواية .

(١) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ٥ / ١ .

(٢) ابن رشد ، مختصر المستصفى ، ص ١٩ - ٢٠ .

ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وعلماً وفضلاً وساعده في ذلك الفترة التي عاش فيها وما شهدته من تطور علمي، فواءم نفسه معه، وأخذ من كل علم بطرف ونجح في ذلك، فهو الطبيب البارع والفيلسوف الحاذق والفقيه، والأصولي الذي ارتفع بالفقه عن مستوى الجزئيات إلى مستوى الأصول المقررة، وكان على قدر كبير من الإعراب والشعر والأدب.

وقد أفاد كثيراً من حاضرة الأندلس في تلك الفترة^(١) التي نحت منحى آخر في طريقته في البحث العلمي فابتعدت عن الطريقة التقليدية المقتصرة على فقه الإمام مالك - رحمه الله - وشرح الموطأ، وأدب المجادلة عن المالكية والتعصب إليها، وأصبحت منذ بداية القرن الخامس في عصر الاجتهاد المطلق بعد أن برع كثير من العلماء بعلم الخلاف وأصول الفقه وعلوم الحديث وأصبحوا على دراية تامة بالمذاهب السنية وغير السنية، ونتيجة لهذه التطورات مجتمعة لم يجد العلماء حرجاً بفصل جانب المسائل من دروس الإمام مالك عن جانب الحديث، ورافق ذلك الاهتمام نوع من التدريس المتوازن يعتمد على الموطأ أو ما يماثله، ويعتمد المدونة أو ما يماثلها عند المالكية في وقت زاد فيه الإقبال على دراسة المذاهب الفقهية الأخرى.

ولسائل أن يسأل: هل أثرت هذه التغيرات والتوجهات والمعارف والعلوم التي وصفناها على فقه ابن رشد، وتجلت واضحة في كتابه بداية المجتهد؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول: نعم، لقد استطاع ابن رشد أن يتعامل بجميع هذه المعطيات مجتمعة بقلب واع وفكر ثاقب، وبإحساس مرهف، واستطاع أن يمزج بين هذه المعارف بطريقة يخدم بعضها بعضاً، ويصعب التفريق بينها أحياناً.

ووفق في توظيف هذه المعطيات في بداية المجتهد وتجلت بوضوح تام بمقصد الكتاب و منهجه وكيفية تناوله للبحث وتصوره، فكان كتابه عنواناً على مقدار معرفته بالشريعة - في الوقت الذي كان ينظر إليه بمنظار الفلسفة - فذكر فيه أقوال

(١) عبد المجيد التركي، المرجع السابق، ص ١٨٣.

فقهاء الأمة من لدن الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين إلى أن فشا التقليد مع بيان دليل كل واحد منهم من الكتاب والسنة والقياس والترجيح وبيان الصحيح .
كما ذكر أسباب الخلاف ، وعلل وجهه ، فأفاد الأمة وأمتع الناس بفقهه ؛ إلا أنه كعادته في سائر مؤلفاته سلك في بداية المجتهد نفس النهج ، فنجدته يضع دساتير وقوانين للقول الفقهي ويرفعه من مستوى الجزئيات والوقائع اللامتناهية إلى مستوى الأصول المقررة والقواعد الثابتة ونجح في ذلك . فكتاب البداية جدير حقاً بكل اهتمام لأنه يمثل أكمل نموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقاً منهجياً على كامل أبواب الفقه التي يعتمدها الفقيه معياراً ومرجعاً للبيان والتأويل .

رابعاً: منهج ابن رشد في بداية المجتهد:

إن المتتبع لصفحات بداية المجتهد يكاد لا يلمس اختلافاً يذكر بينه وبين سائر كتب الفقه عند المالكية وحتى عند بقية المذاهب الفقهية ، بل يستمتع بوضوح عرضه وسهولة تناوله وقد لا يلحظ اختلافاً في عرض الكتب والأبواب والمسائل ، فيجد كتاب الطهارة والغسل والتيمم والصلاة والزكاة والصيام والحج وهكذا شأنه بذلك شأن سائر الفقهاء ، إذ سار الجميع على هذا النسق الرتيب إلى حد بعيد .

ولكن المتمعن والحاظ بالصناعة الفقهية في هذه الأبواب يجد اختلافاً في طريقة معالجته لهذه الأبواب وما حوته من مسائل بطريقة تختلف عن غيره من الفقهاء (شأنه بذلك شأن سائر مؤلفاته) ليحقق بذلك هدفه المعلن في كتابه وهو أن يبلغ المجتهد بهذا الكتاب رتبة الاجتهاد ، وبعد تحقيق هذا الهدف وتمكنه من هذه الصناعة الفقهية وحذقه لها يسمى عندئذ فقيهاً . ومن هنا يتضح لنا معنى قول القائلين^(١) فيه بأن كتابه يتسم بطابع الفلسفة سواء بمقصده أو منهجه أو كيفية تناوله للبحث وتصوره ، ففيه فتح مجالاً جديداً في الدراسات الفقهية خاصة بالفقه المقارن ، ويعتبر أكمل نموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقاً منهجياً على أبواب الفقه المختلفة ، وهذه صناعة فقهية محكمة امتاز بها ابن رشد رحمه الله عن غيره من

(١) عبد المجيد التركي : المرجع السابق ١٨٢ .

الفقهاء في كتابه، وفيما يأتي أهم المحاور الرئيسية والتي تكشف عن منهجه الذي سار عليه:

١- تفسير بعض الكلمات التي كان يطلقها وبيان مراده منها:

تزداد الصورة وضوحاً في منهج ابن رشد رحمه الله إذا عرفنا معاني الألفاظ التي كان يستخدمها في بداية المجتهد ومن ذلك^(١):

- إطلاق مصطلحي الاتفاق والإجماع: كثيراً ما استخدم ابن رشد هذين المصطلحين وغاير بينهما في أكثر من موضع، حيث كان يطلق الاتفاق ويريد به الإجماع بمعناه الاصطلاحي، ومثال ذلك قوله في أول كتاب الطهارة^(٢): «اتفق المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارتان: طهارة من الحدث وطهارة من الخبث». وكان يستخدم كذلك كلمة «أجمع» بدل «اتفق» كقوله^(٣). أجمع العلماء على أن المياه طاهرة في نفسها، مطهرة لغيرها. . . . وأحياناً كان يعبر «باتفاق المسلمين»، وأحياناً «باتفاق العلماء» فإذا كانت المسألة موضع الاتفاق ظاهرة واضحة، فإنه يعبر عنها باتفاق المسلمين. وإن كانت المسألة غير واضحة فإنه يعبر عنها باتفاق العلماء، إشارة إلى أنهم هم الذين يقومون بتوضيحها وإظهارها، وغالباً ما كان يبدأ رأس كل مسألة بمثل هذه العبارات غير أنه لم يسر على هذه القاعدة في كل المواضع، فيمكن القول بأن التعبيرين مجرد تفنن حسب ما يتفق له.

- استخدامه لكلمة العلماء وكلمة الفقهاء:

كان يستخدم ابن رشد كلمة العلماء أحياناً وكلمة الفقهاء أحياناً أخرى، وبينهما فرق حيث أن كلمة العلماء أشمل من كلمة الفقهاء، إذ أنها تشمل كل من اشتغل بالفقه وغيره من العلوم. أما كلمة الفقهاء، فهي تشمل المشتغلين بالفقه فحسب، وعلى هذا الأساس سار ابن رشد، فإذا كانت المسألة من المسائل التي

(١) علي محمد معوض: بداية المجتهد ١/ ٣١٦.

(٢) ابن رشد: بداية المجتهد ٧/ ١.

(٣) ابن رشد: بداية المجتهد ١/ ٢٣، ٣١، ٣٥، ٤٩.

لا تخصص الفقهاء في بحثها وتمحيصها، عبر عنها بلفظ «اتفاق العلماء» وإذا كانت من المسائل التي تخصص الفقهاء في بحثها وتمحيصها عبر عنها بلفظ «اتفاق الفقهاء».

- استدلاله بالإجماع بعد استدلاله بالكتاب والسنة عمد ابن رشد إلى الاستدلال بالإجماع بعد استدلاله بالكتاب والسنة مباشرة للتأكيد على المسألة وتعاضد الأدلة فيها، كما كان يهدف من ذلك قطع النزاع بين المختلفين في إثبات حكم من الأحكام المستفادة من النصوص. جاء في الباب الأول من كتاب الوضوء^(١): فأما الدليل على وجوبها - أي الطهارة - فالكتاب والسنة والإجماع.

- استخدامه لكلمة الأثر: استعمل ابن رشد الأثر على استدلاله بالحديث دون فرق بين كون الحديث مرفوعاً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو موقوفاً على الصحابة والتابعين... ففي تحليل اللحية مثلاً رد سبب الاختلاف في ذلك إلى صحة الآثار^(٢) الواردة بذلك.

- استخدامه لكلمة حديث ثابت: وكان يقصد من استخدام هذه الكلمة الحديث الذي أخرجه البخاري أو مسلم أو ما أجمعاً عليه.

- تعبيره عن المسائل التي تجري مجرى الأصول. ويقصد بها تلك المسائل التي جاء بها الشرع منطوقاً بها أو قريباً من المنطوق، وكان يعبر عن ذلك بقوله: وقصدنا في هذا الكتاب إنما هو ذكر المسائل المسموعة أو ماله تعليق قريب بالمسموع.

٢- توضيح طريقته في عرض المسائل ومناقشتها:

ينبغي أن لا يغيب عن بالنا في هذا المقام أن ابن رشد كان يهدف من وضع كتابه بداية المجتهد تقعيد القواعد وتأصيلها دون تتبع المسائل الفرعية^(٣) حيث صرح

(١) بداية المجتهد: ٧/١.

(٢) بداية المجتهد: ١١/١.

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد ج ٢ ص ١٤١ و ٢٠٢ و ٢٢٩ و ٢٨٨.

بذلك أكثر من مرة ونجد مثل هذا التصريح أو التلميح في نهاية كثير من الكتب في أبواب الفقه في كتابه بداية المجتهد ولم يكن ابن رشد من الذين يتعصبون لمذهب معين أو طريقة خاصة، بل أبعد نفسه عن ربة التقليد والتعصب^(١). وسلك مسلكاً رائعاً في توضيح المسائل وعرضها بعد دراسة آراء وأفكار السابقين دراسة تزيل الغموض في هذه المسائل، ثم يتناول هذه الأدلة والأفكار بالنقد والفحص، ويبين سبب الخلاف الذي وقع لهؤلاء السابقين وتوضيح أدلتهم ومناقشتها.

واعتمد أيضاً في عرضه للمسائل طريق الإجمال أولاً، ثم التفصيل ثانياً، حيث يحصر مسائل الموضوع في أبواب وفصول إجمالية، ثم يقوم بتفصيلها وتوضيحها إلى أقسام مختلفة حسبما يقتضيه الحال، ففي كتاب الجنايات^(٢) مثلاً بدأ بقوله: «والجنايات التي لها حدود مشروعة أربع: جنایات على الأبدان والنفوس والأعضاء وهو المسمى قتلاً وجرحاً، وجنايات على الفروج وهو المسمى زناً وسفاحاً، وجنايات على الأموال، وهذه ما كان منها مأخوذاً بحرب، سمي حراة إذا كان بغير تأويل، وإن كان بتأويل سمي بغياً. وإن كان مأخوذاً من حرز يسمى سرقة، وما كان منها بعلو مرتبة وقوة سلطان سمي غصباً، وجنايات على الأعراس، وهو المسمى قذفاً، وجنايات بالتعدي على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب وهذه إنما يوجد فيها حد في هذه الشريعة في الخمر فقط، وهو حد متفق عليه بعد صاحب الشرع صلوات الله عليه».

ثم بدأ بعد هذا الإجمال بالتفصيل بالحدود التي في الدماء فقال: إن الواجب في اتلاف النفوس والجوارح هو إما قصاص أو مال، وهو الذي يسمى الدية. وانتقل بعد هذه المقدمات إلى التفصيل فقال: فإذا النظر أولاً في هذا الكتاب ينقسم إلى قسمين: النظر في القصاص والنظر في الدية. والنظر في القصاص ينقسم إلى القصاص في النفوس وإلى القصاص في الجوارح؛ والنظر أيضاً في الديات ينقسم

(١) ابن رشد، بداية المجتهد ١/ ٣١٨.

(٢) ابن رشد: بداية المجتهد ٢/ ٣٩٤.

إلى النظر في ديات النفوس وإلى النظر في ديات قطع الجوارح والجراح . فينقسم أولاً هذا الكتاب إلى كتابين ، أولهما يرسم عليه كتاب القصاص والثاني يرسم عليه كتاب الديات .

وبعد هذه الصورة المجملية الشاملة لكتاب الجنائيات والتي تنم عن صناعة فقهية محكمة شرع بتفصيل الأبواب وبيان الأقوال وأدلتها وعرض العديد من المسائل التطبيقية .

وفي كثير من الأحيان وبعد أن يعرض أدلة كل فريق فإن لم يرض كل الرضا عن كل ماقدمه الفقهاء من أدلة فيوحي بدليل من عنده يظهر له أحسن في القيام بالحجة المطلوبة ، ومن المفيد أن نلفت النظر في هذا المقام أنه كان يرجع هذه الأسباب على طريقة الأصولي البارع إلى قضايا تتعلق بالتأويل والمنهجية الفقهية ، كتأويل محتمل لنص آية أو حديث أو صحة حديث أو ترجيح قياس على حديث أو الاعتماد على اتفاق ما ، أو توقف إزاء طرق مختلفة ولكنها متساوية من شأنها أن تخلق تنازعا فقهيا . وهذا مثال يكشف عن صحة قولنا يظهر فيه فقه ابن رشد وطريقة عرضه للمسائل ومناقشتها . ففي المسألة الخامسة «آثار بهيمة الأنعام» في الباب الثالث من كتاب الطهارة ، وبعد أن ذكر ما اتفق عليه العلماء وما اختلفوا فيه ، رد سبب اختلافهم^(١) إلى ثلاثة أشياء :

أولها : معارضة القياس لظاهر الكتاب .

والثاني : معارضته لظاهر الآثار .

والثالث : معارضة الآثار بعضها بعضاً في ذلك .

وبعد أن عرض الأدلة وأجاد بشرح وبيان أسباب الخلاف بطريقة الأصولي البارع ، انتهى إلى القول : «فهذه الأشياء التي حركت الفقهاء إلى هذا الاختلاف الكثير في هذه المسألة وقادتهم إلى الاختلاف فيها ، والمسألة اجتهادية محضة يعسر

(١) ابن رشد : بداية المجتهد ١ / ٢٨ - ٣١ .

أن يوجد فيها ترجيح . وبعد هذا القول بين رأيه في بعض الفروع من المسألة بقوله : ولعل الأرجح أن يستثنى من طهارة آسار الحيوان الكلب والخنزير والمشرک لصحة الآثار الواردة في الكلب ، ولأن ظاهر الكتاب أولى أن يتبع في القول بنجاسة عين الخنزير والمشرک من القياس . ومن الملاحظ أن ابن رشد في هذا المقام قد بين رأيه في المسألة ، وذكر سبب الترجيح فيها وقدم ظاهر الآية على القياس .

ثم قال بعد ذلك^(١) : وكذلك ظاهر الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم^(٢) : «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه وليغسله سبع مرات» وفي بعض طرقه «أولاهن بالتراب» وفي بعضها «وعفروه الثامنة بالتراب» وعليه أكثر الفقهاء ، أعني على القول بنجاسة سؤر الكلب ، فإن الأمر بإراقة ما ولغ فيه ، أعني أن المفهوم بالعادة في الشرع من الأمر بإراقة الشيء وغسل الإناء منه هو لنجاسة الشيء ، وما اعترضوا به من أنه لو كان ذلك لنجاسة الإناء لما اشترط فيه العدد ، فغير نكير أن يكون الشرع يخص نجاسة دون نجاسة بحكم دون حكم تغليظاً لها .

ثم نقل بعد ذلك قول جده في المسألة واستحسنه وخاصة أنه أدخل العقل والطب في المسألة حيث قال : «وقد ذهب جدي رحمة الله عليه في كتاب المقدمات^(٣) إلى أن هذا الحديث معلل ، معقول المعنى ليس من سبب النجاسة ، بل من سبب ما يتوقع أن يكون الكلب ولغ في الإناء كلباً فيخاف من ذلك السم . وقال : ولذلك جاء هذا العدد الذي هو السبع في غسله ، فإن هذا العدد قد استعمل في الشرع في مواضع كثيرة في العلاج والمداواة من الأمراض وهذا الذي قاله رحمه الله هو وجه حسن على طريق المالكية» .

كما أن ابن رشد رحمه الله تعالى كان يرجح بين المذاهب أحياناً معتمداً قوة الدليل وسلامته ، وقد يرجح بين الأدلة أحياناً ، ففي بيانه لأنواع القتل عند الفقهاء

(١) بداية المجتهد ٣١ / ١ .

(٢) مسلم : صحيح مسلم ١١٦ / ١ باب حكم ولوغ الكلب .

(٣) ابن رشد : مقدمات ابن رشد ٦٢ / ١ - دار صادر بيروت .

مثلاً نجد أنه ينقل اتفاق الفقهاء إلى تقسيم القتل إلى عمد وخطأ، ثم يبين وجه الاختلاف في القتل شبه العمد وحجة من قال بهذا النوع، ويصرح برأيه في التقسيم والأدلة، ويرجح بعض الأقوال ويرد بعضها لاضطراب الحديث مثلاً، وهنا تتجلى حقاً براعته الفقهية وتمكنه من هذه الصناعة المحكمة، لأن هذا لا يصدر إلا عن صاحب باع طويل في الفقه، ولنتمعن جيداً صحة هذه الأقوال في الفقرة التالية من كتابه بداية المجتهد حيث قال^(١): «... وذلك أنهم أجمعوا أن القتل صنفان: عمد وخطأ، واختلفوا في هل بينهما وسط أم لا؟ وهو الذي يسمونه شبه العمد، فقال به جمهور فقهاء الأمصار، المشهور عن مالك نفيه إلا في الإبن مع أبيه، وبإثباته قال عمر بن الخطاب وعلي وعثمان وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري والمغيرة ولا مخالف لهم من الصحابة.

والذين قالوا به فرقوا فيما هو شبه العمد مما ليس بعمد، وذلك راجع في الأغلب إلى الآلات التي يقع بها القتل، وإلى الأحوال التي كان من أجلها الضرب. فقال أبو حنيفة: كل ماعدا الحديد من القصب أو النار وما يشبه ذلك فهو شبه العمد. وقال أبو يوسف ومحمد: «شبه العمد ما لا يقتل مثله». وقال الشافعي: «شبه العمد ما كان عملاً في الضرب خطأ في القتل». أي ما كان ضرباً لم يقصد به القتل فتولد عنه القتل. والخطأ ما كان خطأ فيهما والعمد ما كان عمداً فيهما جميعاً، وهو حسن (وهذا القول لابن رشد يبين رأيه في هذا التقسيم).

وعنده من نفي شبه العمد. (يذكر ابن رشد في هذا المقام أدلة كل فريق) أنه لا واسطة بين الخطأ والعمد. أعني بين أن يقصد القتل أو لا يقصده.

وعنده من أثبت الوسط أن النيات لا يطلع عليها إلا الله تبارك وتعالى وإنما الحكم بما ظهر. فمن قصد الضرب بآلة لا تقتل غالباً كان حكمه كحكم الغالب أعني حكم من قصد القتل فقتل بلا خلاف. ومن قصد ضرب رجل بعينه بآلة لا

(١) بداية المجتهد ٢ / ٣٩٧.

تقتل غالباً كان حكمه متردداً بين العمد والخطأ، هذا في حقنا لا في حق الأمر نفسه عند الله تعالى .

أما شبهه العمد فمن جهة قصد ضربه . وأما شبهه للخطأ فمن جهة أنه ضرب بما لا يقصد به القتل .

وقد روي حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : «ألا إن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا والحجر ديته مغلظة مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها» . إلا أنه حديث مضطرب «القول هنا لابن رشد» لا يثبت من جهة الاسناد وهذا النحو من القتل عند من لا يثبت به القصاص وعند من أثبتته تجب به الدية .

ولتأمل جميعاً حذاقة ابن رشد رحمه الله في هذا التقسيم وحسن عرضه له ، وللأدلة والرد عليها فإن مثل هذه الأمور لا تصدر إلا عن بارع في هذه الصناعة يستحق أن يهرع الناس إلى فتياه في الفقه ويطمئنوا إليها ، ولا عجب في ذلك فإن غرضه من وضع هذا الكتاب كما أسلفنا أن يثبت فيه لنفسه على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلفة فيها بأدلتها والتنبه على نُكْتِ الخلاف فيها .

٣- موقفه من الإجماع :

عمد ابن رشد على الاستدلال بالإجماع بعد استدلاله بالكتاب والسنة ^(٢) وقصده من ذلك التأكيد وتعاضد الأدلة من جهة ، ولقطع النزاع بين المختلفين في إثبات حكم من الأحكام المستفادة من النصوص من جهة أخرى . ولكنه لا ينظر إلى الإجماع باعتباره أصلاً مستقلاً بذاته مالم يكن مستنداً إلى أصل من الأصول المشروعة ^(٣) وبعبكس ذلك فإن هذا يقتضي إثبات شرع زائد بعد النبي صلى الله عليه

(١) سنن الدارقطني : ١٠٥ / ٣ .

(٢) انظر بداية المجتهد ج ١ / ٧ و ٨٩ .

(٣) بداية المجتهد ج ١ / ٥ .

وسلم، وكذلك الأمر إذا كان الإجماع على نص أو تأويل له ولم يكن هذا المعتمد قطعياً فإنه ينقل الحكم من غلبة الظن إلى القطع.

ويضيف إلى ذلك^(١) أن الإجماع لا يتقرر في مسألة من المسائل أو عصر من العصور إلا إذا كان ذلك العصر محصوراً وأن يكون جميع العلماء الموجودين فيه معلومين عندنا، أي معلوماً أشخاصهم ومبلغ عددهم وأن ينقل إلينا في المسألة مذهب كل واحد منهم فيها نقل تواتر، ويكون مع هذا كله قد صح عندنا أن العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على أنه ليس في الشرع ظاهر وباطن وأن العلم بكل مسألة يجب أن لا يكتم عن أحد لأن الناس طريقهم واحد في علم الشريعة.

ولا يخفى في هذا المقام تعليله العقلي لصحة ما استند إليه، وذهب به الأمر إلى أكثر من هذا في موقفه من الإجماع؛ إذ لم يعتبر إجماع أهل المدينة نوعاً من الإجماع العام ولم يحتج به؛ لأنه إجماع البعض، وخالف بذلك مذهب المالكية الذي هو مذهبه ومذهب أبيه وجده وغالبية أهل الأندلس، وحجته في ذلك أن عمل أهل المدينة فعل، وهذا الفعل لا يفيد التواتر مالم يقترن بالقول، فالتواتر عنده طريقه الخبر دون العمل (وهنا خالف المالكية الذين لا يشترطون القول ويكتفون بالعمل) فيعتبر مجرد قرينة لترجيح بعض الأفعال.

وهذه المسألة من كتاب الديات فيما دون النفس تكشف لنا بوضوح تام عن موقفه باشتراط السماع دون العمل، كما نلمس فيها أنه لم يأخذ بالقياس في الديات، وأنه قدم القياس على قول الصحابي، فقال^(٢): «...». واتفقوا على أن دية المرأة نصف دية الرجل في النفس، واختلفوا في ديات الشجاج وأعضائها فقال جمهور فقهاء المدينة: تساوي المرأة الرجل في عقلها من الشجاج والأعضاء إلى أن تبلغ ثلث الدية. فإذا بلغت ثلث الدية عادت ديتها إلى النصف من دية الرجل أعني (والقول لابن رشد) دية أعضائها من أعضائه.

(١) عبد المجيد التركي: المرجع السابق ١٨٨.

(٢) بداية المجتهد ٢/ ٤٢٥.

ومثال ذلك أن في كل أصبع من أصابعها عشراً من الأبل وفي اثنين منها عشرون، وفي ثلاثة ثلاثون وفي أربعة عشرون. وبه قال مالك وأصحابه والليث بن سعد، ورواه مالك عن سعيد بن المسيب وعن عروة بن الزبير وهو قول زيد بن ثابت ومذهب عمر بن عبد العزيز.

وقالت طائفة: بل دية جراحة المرأة مثل دية جراحة الرجل إلى الموضحة، ثم تكون ديتها على النصف من دية الرجل وهو الأشهر من قول ابن مسعود، وهو مروي عن عثمان، وبه قال شريح وجماعة.

وقال قوم: بل دية المرأة في جراحها وأطرافها على النصف من دية الرجل في قليل ذلك وكثيره، وهو قول عن علي رضي الله عنه. وروي ذلك عن ابن مسعود إلا أن الأشهر عنه ما ذكرناه أولاً. وبهذا القول قال أبو حنيفة والشافعي والثوري.

وعمدة (دليل) قائل هذا القول أن الأصل هو أن دية المرأة نصف دية الرجل فواجب التمسك بهذا الأصل حتى يأتي دليل من السماع الثابت. (يعني أن ابن رشد اشترط السماع دون العمل) إذ القياس في الديات لا يجوز لأن القول بالفرق بين القليل والكثير مخالف للقياس ولذلك قال ربيعة لسعيد: كم في أربع من أصابعها؟ قال: عشرون، قلت: حين عظم جرحها واشتدت بليتها نقص عقلها، قال: أعراقي أنت؟ (يقصد أنه من مدرسة أهل الرأي في العراق، وهي تقابل مدرسة أهل الحديث في المدينة)، قلت: بل عالم متثبت أو جاهل متعلم. قال: هي السنة.

وقال ابن رشد: لا اعتماد للطائفة الأولى إلا مراسيل، وروي^(١) أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من مرسل عمر وابن شبيب عن أبيه وعكرمة.

وقد رأى قوم أن قول الصحابي إذا خالف القياس وجب العمل به لأنه يعلم أنه لم يترك القول به إلا عن توفيق لكن في هذا ضعف (القول لابن رشد) إذ كان يمكن

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٢ / ٢٢٦ باب دية الأصابع.

أن يترك القول به إما لأنه لا يرى القياس وإما لأنه عارضه في ذلك قياس ثان أو قلد في ذلك غيره .

٤- موقفه من القياس :

وافق ابن رشد الحفيد جمهور الفقهاء من حيث المبدأ على أن طريق الوقوف على الأحكام الشرعية التي سكت عنها الشارع يمكن أن نرجعه إلى القياس ، وأن حجته تستخرج من قوله تعالى^(١) : « فاعتبروا يا أولي الأبصار » .

إلا أنه ينظر إليه نظرة تختلف عن نظرة جمهور الفقهاء لعلة عقلية انقذت في ذهنه حيث قال في مقدمة كتابه^(٢) : « . . . إن الوقائع بين الناس غير متناهية - أي متجددة ومتغيرة وغير منحصرة وتختلف باختلاف الزمان والمكان - وأما النصوص والأفعال والإقرارات - باعتبارها مصدراً للأحكام الشرعية - فهي متناهية . وقال بعد هذه المقدمات : ومحال أن يقابل ما لا يتناهى بما يتناهى » .

وابن رشد في هذا المقام لا ينكر القياس ، واعتبر القياس الشرعي بأنه : « إلحاق الحكم الواجب لشيء ما بالشرع بالشيء المسكوت عنه لشبهه بالشيء الذي أوجب الشرع له ذلك الحكم أو لعلة جامعة بينهما » لذلك كان القياس الشرعي صنفين هما : قياس الشبه وقياس العلة .

ولكنه فرق بين القياس العقلي اليقيني^(٣) (قياس الفلاسفة) وبين قياس الفقهاء الظني فقط ، فكان كلما عرضت له قضية خلافية يغلب فيها الأحاديث على القياس بشرط أن تكون صحيحة . وذلك خلافاً للحنفية ، وإذا لم تثبت صحة الأحاديث فليس للقياس أن يتدخل لتعديلها .

كما فرق بين نوع من التفسير الحرفي الذي يقوم على دلالة اللفظ ويتمثل في أخذ اللفظ الخاص بمعناه العام (أي اللفظ الخاص يراد به العام) وهو نوع لا ينازع فيه

(١) سورة الحشر / ٢ .

(٢) بداية المجتهد / ١ / ٤ .

(٣) عبد المجيد التركي : المرجع السابق ١٨٧

لأنه من باب السمع وبه كان يخاطب العرب ويفهم بعضهم بعضاً، وبين القياس الشرعي بنوعيه، وهو متنازع فيه لأن القياس يكون على الخاص فيلحق به غيره أعني المسكوت عنه يلحق بالمنطوق به من جهة الشبه بينهما لا من جهة دلالة اللفظ، لأن إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به من جهة تنبيه اللفظ ليس بقياس وإنما هو من باب دلالة اللفظ. وهذان الصنفان يتقاربان جداً لأنهما إلحاق مسكوت عنه بمنطوق به، وهما يلتبسان على الفقهاء كثيراً جداً.

ولهذا حذر ابن رشد رحمه الله تعالى الفقهاء في مختصر المستصفى^(١) من إبدال الجزئي مكان الكلّي واعتباره قياساً لأنهم كثيراً ما يلتبس عليهم أمر القياس ولا يميزون بينه وبين إبدال الألفاظ.

ولتتمعن جيداً هذا المثال الذي يكشف موقف ابن رشد من القياس فبعد أن ذكر الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النسأ في بيوع الربا انتهى إلى القول^(٢): «... وأما هاهنا فالمقصود هو تبين مذاهب الفقهاء في علل الربا المطلق وفي هذه الأشياء وذكر عمدة دليل كل فريق منهم.

فنقول -والقول لابن رشد-: إن الذين قصرُوا صنف الربا على هذه الأصناف الستة فهم أحد صنفين: إما قوم نفوا القياس في الشرع: أعني استنباط العلل من الألفاظ وهم الظاهرية، وإما قوم نفوا قياس الشبه وذلك أن جميع من ألحق المسكوت ههنا بالمنطوق به فإنما ألحقه بقياس الشبه لا بقياس العلة.

وهذا مثال آخر في ميراث الجد حيث عارض القياس قياس آخر فقال^(٣). أجمع العلماء على أن الأب يحجب الجد وأنه يقوم مقام الأب عند عدم الأب مع البنين. وأنه عاصب مع ذوي الفرائض. واختلفوا هل يقوم مقام الأب في حجب الأخوة الشقائق أو حجب الأخوة لأب. فذهب ابن عباس وأبو بكر رضي الله عنهم

(١) المستصفى ص ٢٧.

(٢) بداية المجتهد ٢ / ١٣٠.

(٣) ابن رشد ٢ / ٣٤٦.

وجماعة إلى أنه يحجبهم، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور والمزني وابن سريج من أصحاب الشافعي وداود وجماعة واتفق علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود على توريث الإخوة مع الجد واختلفوا في كفيته.

وعمدة (دليل) من جعل الجد بمنزلة الأب اتفاهما في المعنى أعني -والقول لابن رشد- من قبل أن كليهما أب للميت، ومن اتفاهما في كثير من الأحكام التي أجمعوا على اتفاهما فيها حتى إنه قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أما يتقي الله زيد بن ثابت يجعل ابن الإبن إبناً ولا يجعل أب الأب أباً. . .»

وعمدة من ورث الأخ مع الجد أن الأخ أقرب إلى الميت من الجد، لأن الجد أبو أبي الميت، والأخ ابن أبي الميت. والابن أقرب من الأب.

وأيضاً (دليل آخر على قولهم) ما أجمعوا عليه من أن ابن الأخ يقدم على العم وهو يدلي بالأب والعم يدلي بالجد. وسبب هذا الخلاف تعارض القياس في هذا الباب. فإن قيل: أي القياسين أرجح بحسب النظر الشرعي؟ قلنا -والقول لابن رشد-: قياس من ساوى بين الأب والجد، فإن الجد أب في المرتبة الثانية أو الثالثة، كما أن ابن الأبن إبن في المرتبة الثانية أو الثالثة. وإذا لم يحجب الإبن الجد وهو يحجب الإخوة، فالجد يجب أن يحجب من يحجب الإبن والأخ ليس بأصل للميت ولا فرع، وإنما هو مشارك له في الأصل، والأصل أحق بالشيء من المشارك له في الأصل، والجد ليس هو أصلاً للميت من قبل الأب بل هو أصل أصله. والأخ يرث من قبل أنه فرع لأصل الميت فالذي هو أصل لأصله أولى من الذي هو فرع لأصله.

خامساً: الخاتمة:

وبعد هذه الإطلالة على فقه ابن رشد الحفيد -من خلال كتابه بداية المجتهد- فإن من الوفاء لهذا العالم أن نلفت النظر في هذا المقام إلى أنه ينبغي على الباحث أن يتجنب إصدار الأحكام الجائرة وتطبيق القواعد الجاهزة، التي أعدها نقاد آخرون قد تختلف أفهامهم ومعرفتهم بالأحكام والقواعد الشرعية، على هذا الفقيه، ومن ثم

فهم لا يشعرون إزاءه بما ينبغي الشعور به لو أنهم كانوا على بعض ما كان عليه من تبحره في العلم . فالباحث المنصف لا يلجأ إلى ذلك أبداً .

إن بداية المجتهد يعد موسوعة فقهية جمع فيها مذاهب فقهاء الأمة مع توضيح الأدلة والحجج التي استند إليها كل مذهب وشرح الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلاف بين المذاهب مع الترجيح مختاراً أقواهاً دليلاً وأشدّها حجة دون تعصب لرأي معين أو تقليد لمذهب معين ، وكان هذا في الحقيقة حلماً يراود كثيراً من العلماء والفقهاء ويسعون إلى تحقيقه ، حيث كانت الآراء الفقهية كثيرة يصعب على المشتغلين بالفقه حصرها جميعاً فضلاً عن الترجيح بينها واختيار الأصوب منها .

بيد أن ابن رشد رحمه الله حقق هذا الحلم ، وفتح مجالاً جديداً من الدراسات الإسلامية الخاصة بالفقه المقارن له وللأجيال من بعده . ومما يؤكد هذه النظرة أنه لم يكن منتصباً لمذهب مالك رحمه الله أو للمالكية عصره ، ولا عجب في هذا إذا علمنا أنه كان بعيداً عن زمرة المقلدين ليلتحق بركب المجتهدين .

وإن المتتبع لكتابه بداية المجتهد يجد نفسه أمام أصولي فقيه ، محدث خلافي ، حرص على خلق جهاز فقهي متماسك الأجزاء ومرتكز على العقل مع تلمس الموضوعية واليقين ، وهذا الصنيع في الحقيقة أثرى الفكر الفقهي من ناحية ، ومهد السبيل لميلاد علم جديد ظهر بعد قرنين من وفاة ابن رشد على يد الشاطبي الأندلسي (٧٩٠هـ) الذي اختار له من الأسماء علم مقاصد الشرعية من ناحية أخرى^(١) وإن المستقرىء لبداية المجتهد وللمسائل الفقهية المتناثرة بطول هذا الكتاب يلمس حداقة هذا الفقيه في هذه الصناعة الفقهية المحكمة ، حيث كان يرجع سبب الخلاف بين الفقهاء إلى قضايا تتعلق بالتأويل والمنهجية الفقهية ، كتأويل محتمل لنص قرآن أو حديث أو ترجيح قياس على حديث أو الاعتماد على اتفاق ما أو التوفيق إزاء طرق مختلفة ولكنها متساوية من شأنها أن تخلق تنازاعاً فقهياً .

(١) الشاطبي : الموافقات انظر المقدمة الأولى ص ١ / ٢٩ وما بعدها . المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة بدون سنة طبع .

إن ابن رشد الحفيد قد حقق في كتابه هذا الأهداف المرجوة التي وضع كتابه من أجلها وكان يطمح إلى تحقيقها، حيث كان ينظر إلى النسق الفقهي نظرة لا تختلف عن نظرتة إلى النسق العلمي أو الفلسفي من حيث كونه نسقاً يقوم على مقدمات أوائل هي في هذه الحالة الأصول والمسائل المنطوق بها في الشرع.

ونختم القول بأن بداية المجتهد جدير حقاً بكل اهتمام؛ إذ هو يمثل أكمل نموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقاً منهجياً على كامل أبواب الفقه يعتمدها الفقيه معياراً ومرجعاً للبيان والتأويل، حيث بقي هذا الكتاب مع سائر مؤلفاته ملاذاً ومرجعاً لكل العلماء والرواد من بعده.